الأمم المتحدة

A/AC.109/2017/10

الجمعية العامة

Distr.: General
27 January 2017
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مونتسيرات

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم ٣

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية ٤

ثانيا – الميزانية ٥

ثالثا – الأحوال الاقتصادية ٦

ألف – لمحة عامة ٦

باء – الزراعة ومصائد الأسماك ٧

جيم – الخدمات المالية ٧

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدّة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.

090217 080217 17-01283 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

دال – السياحة ٨

هاء – البناء ٩

واو – المرافق العامة والاتصالات ٩

رابعا – الأحوال الاجتماعية ١٠

ألف – لمحة عامة ١٠

باء – العمل ١٠

جيم – التعليم ١١

دال – الصحة العامة ١٢

هاء – الجريمة والسلامة العامة ١٢

واو – حقوق الإنسان ١٣

خامسا – البيئة والنشاط البركاني ١٤

سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ١٤

سابعا – مركز الإقليم مستقبلا ١٥

ألف – موقف حكومة الإقليم ١٥

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٥

ثامنا – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٦

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهو خاضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكمة إليزابيث كاريير (منذ آب/أغسطس ٢٠١٥).

الجغرافيا: يقع الإقليم في جزر ليوارد شرقي البحر الكاريبي، على بعد ٤٣ كيلومتراً جنوب غربي أنتيغوا و ٦٤ كيلومتراً شمال غربي غوادلوب. وتتسم الجزيرة بأكملها بطبيعة بركانية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، ثار بركان سوفرييير هيلز بعد أن ظل خامداً لأكثر من ٤٠٠ عام، وخلَّف ثورانه آثاراً مدمرة أدت إلى تدمير العاصمة وتسبب في إجلاء وإعادة توطين نحو ٧٠ في المائة من السكان من الجزء الجنوبي من الجزيرة. ولا تزال تُلمس آثار هذا الثوران وما تلاه من نشاط بركاني أقل حدة.

مساحة اليابسة: ١٠٣ كيلومترات مربعة.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٥٨٢ ٧ كيلومتراً مربعاً.

تعداد السكان: ٠٠٠ ٥ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٢).

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: ٧٤,١٤ سنة (الرجال: ٧٥,٦٤ سنة، النساء: ٧٢,٥٧ سنة (تقديرات عام ٢٠١٥)).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: بليموث، وقد هُجِرَت في عام ١٩٩٧ في أعقاب ثورة البركان. ويجري إقامة مركز حضري جديد في ليتل باي، على الساحل الشمالي الغربي للجزيرة.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء دونالدسون روميو (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحركة الشعبية الديمقراطية؛ وحركة التغيير والازدهار.

الانتخابات: أجريت أحدث انتخابات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ ومن المقرر أن تجرى الانتخابات المقبلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٥٠٠ ٨ دولار.

الاقتصاد: الخدمات المالية والاستثمارات والبناء.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: ترينيداد وتوباغو، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

معدل البطالة: ٦,٥ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٣).

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي المربوط بدولار الولايات المتحدة (٢,٧ من دولارات شرق الكاريبي يساويان دولاراً واحداً من دولارات الولايات المتحدة).

لمحة تاريخية موجزة: أطلق كريستوفر كولمبس اسم مونتسيرات على الجزيرة تيمناً بأحد الأديرة المنشأة قرب برشلونة في إسبانيا. وقد وصل المستوطنون الأوروبيون الأوائل في عام ١٦٣٢ وكان معظمهم أيرلنديين. وأصبحت الجزيرة بعد ذلك ملاذاً للأيرلنديين الأجراء الذين نُقِلوا إلى جزر الهند الغربية البريطانية للعمل بعقود سخرة محددة الأجل. وقد ثار العبيد في انتفاضة كبرى يوم الاحتفال بعيد القديس باتريك عام ١٧٦٨. وفي القرن الثامن عشر، خضعت مونتسيرات للاحتلال الفرنسي على فترات متقطعة قبل تثبيتها كإقليم بريطاني عام ١٧٨٣. وأصبحت إحدى مستعمرات التاج البريطاني عام ١٨٧١. وفي أعقاب تفكك اتحاد جزر الهند الغربية عام ١٩٦٢، قررت مونتسيرات أن تصبح مستعمرة تابعة للتاج البريطاني وعزفت عن اختيار مركز الدولة المرتبطة ببريطانيا.

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ – بموجب الأمر الدستوري لمونتسيرات لعام ٢٠١٠، الذي بدأ نفاذه في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصبح لمونتسيرات حاكم يعيِّنه التاج البريطاني، ومجلس للوزراء، وجمعية تشريعية. وشغلت الحاكمة الحالية منصبها في آب/أغسطس ٢٠١٥. وهي مسؤولة عن الأمن الداخلي (بما في ذلك قوات الشرطة)، والشؤون الخارجية، والدفاع، والخدمة العامة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية. وبموجب التشريعات التي وُضِع الدستور في إطارها، يحتفظ التاج البريطاني بسلطة تخوله، بعد استشارة مجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، سنّ قوانين لأغراض عامة أو لأغراض الحفاظ على السلام والنظام وتحقيق الحكم الرشيد في مونتسيرات.

٢ – ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، وثلاثة وزراء آخرين، ومن النائب العام ووزير المالية، بحكم منصبيهما. ويحضر نائب الحاكم، وهو مواطن من مونتسيرات يعيّنه الحاكم، جلسات المجلس ولكن ليس له الحق في التصويت. ويتولى الحاكم رئاسة المجلس، دون أن يكون من حقه التصويت داخل المجلس، وهو مسؤول عن الرقابة والإدارة العامة للحكومة، كما أنه يتحمَّل مسؤولية جماعية أمام الهيئة التشريعية.

٣ – وتتألف الجمعية التشريعية من تسعة أعضاء منتخبين ومن نفس العضوين الاثنين بحكم المنصب. وتُجرَى الانتخابات عادة في مونتسيرات كل خمس سنوات بنظام الاقتراع العام للراشدين. وفي الانتخابات الأخيرة، التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، خسرت حركة

التغيير والازدهار التي شكلت الحكومة السابقة، وفازت الحركة الشعبية الديمقراطية المشكّلة حديثا برئاسة دونالدسون روميو بسبعة من مقاعد الجمعية التسعة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أصبح السيد روميو رئيس وزراء مونتسيرات.

٤ - ويتألف القانون الساري في مونتسيرات في المقام الأول من التشريعات التي تسنها الهيئة التشريعية في مونتسيرات وبعض قوانين برلمان المملكة المتحدة التي تسري على مونتسيرات وأوامر المجلس التي يصدرها التاج البريطاني، نيابة عن الإقليم، في مجلس الملكة الخاص، والقانون الإنكليزي العام. وتخضع مونتسيرات للولاية القضائية للمحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي (محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف). ومحكمة الاستئناف محكمة متنقلة أنشئت بموجب الأمر رقم ٢٢٣ الصادر عام ١٩٦٧ عن المحكمة العليا لدول الهند الغربية المرتبطة بالمملكة المتحدة، التي تعقد دوراتها القضائية بالتناوب بين الأعضاء التسعة في المحكمة ومن بينها مونتسيرات. وتعتبر اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص بمثابة محكمة الاستئناف النهائي في المسائل المدنية والجنائية. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح مواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار الجنسيةَ البريطانية.

٥ - وكما سبق ذكره، في الحلقة الدراسية الإقليمية للمحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، التي عقدت في كيتو في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أعلن رئيس وزراء مونتسيرات حينها أن مونتسيرات إقليم يتمتع بالحكم الذاتي داخليا بصورة كاملة حيث يتخذ مجلس وزرائه جميع القرارات التنفيذية. كما أعلن أنه ليس هناك أي مصلحة عامة على الإطلاق يمكن جنيها من الانفصال عن المملكة المتحدة. وأفاد بأن استمرار العلاقات مع المملكة المتحدة قرارٌ تم التوصل إليه عن طريق الاختيار الحر وأن شعب الجزيرة لا يعتبر نفسه شعبا مستعمرا. وأوصى بأنه ينبغي للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة إزالة مونتسيرات من مناقشاتها بشأن إنهاء الاستعمار.

ثانيا - الميزانية

٦ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال القطاع العام في مونتسيرات يعتمد على معونة الميزانية التي تقدمها المملكة المتحدة. ووفقا لبيان ميزانية ٢٠١٦/٢٠١٧ الذي قدمته حكومة الإقليم في آذار/مارس ٢٠١٦، تبلغ اعتمادات ميزانية ٢٠١٦/٢٠١٧ المخصصة للنفقات المتكررة ما قدره ١٢٦,٤٩ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي تتضمن مبلغا قدره ٧٩,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي من معونة الميزانية المقدَّمة من المملكة

المتحدة التي تمثل نحو ٦٢ في المائة من الإيرادات. ومن المتوقَّع أن يبلغ مجموع النفقات ١٦٥,٨٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وأن تبلغ النفقات المتكررة ١٢٧,١٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بالإضافة إلى المساهمة المذكورة أعلاه في الميزانية المتكررة، خصصت المملكة المتحدة حوالي ٣٧ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لدعم مشاريع التشييد الكبرى في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

٧ - وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى معلومات رسمية مقدَّمة من حكومة الإقليم، يُتوقَّع أن يبلغ الرصيد المتكرر، أي الفرق بين الإيرادات المتكررة والنفقات المتكررة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، ٥,٥٥ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي. وبعد إضافة رصيد رأس المال البالغ ٤,٢٦ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي، يُقدَّر مجموع الرصيد الإيجابي بمبلغ قدره ٩,٨١ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي. وقد ساهمت المملكة المتحدة بمبلغ قدره ٧٥,٩٢ مليون دولار لدعم ميزانية مونتسيرات في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٨ - ويدفع الأفراد المقيمون الضرائب عن دخلهم المكتسب من جميع المصادر في جميع أنحاء العالم. وتفرض الضرائب أيضاً على الدخل الخاضع للضريبة الذي تدفعه أي شركة مسجلة أو جمعية للقروض السكنية أو أي مجموعة من الأشخاص. وتدفع الشركات ضريبة نسبتها ٣٠ في المائة على الأرباح، بينما لا تُفرَض ضريبة على مكاسب رأس المال.

٩ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يستفيد الإقليم من مخصصات تناهز ١٨,٤ مليون يورو في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر (٢٠١٤-٢٠٢٠).

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٠ - وفقا للإحصاءات المقدَّمة من الدولة القائمة بالإدارة، ظل نسق النمو الاقتصادي في مونتسيرات متواضعا إذ قُدّر بنسبة ٠,٣٢ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بنسبة ٥,٣٥ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وفي الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ١٤٩,٩٣ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وبلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٠,٣ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وواصلت المملكة المتحدة من جانبها تقديم الدعم لمؤسسة تنمية مونتسيرات اعترافا منها بالدور الذي تضطلع به هذه المؤسسة كميسّر ومدير مشروع لدعم الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات الخاصة المحلية سعيا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

باء – الزراعة ومصائد الأسماك

١١ – نظراً لاستمرار النشاط البركاني الذي تشهده مونتسيرات، لا تزال معظم الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي ومناطق صيد الأسماك إما مناطق محظورة أو يتعذر الوصول إليها. بيد أنه ذُكر أن المحاصيل الزراعية وحصيلة صيد الأسماك ومنتجات الثروة الحيوانية قد ازدادت في السنوات الأخيرة.

١٢ – وفي السنوات الأخيرة، واصلت حكومة الإقليم التركيز على قطاع الزراعة كمجال رئيسي لتوطيد سياسة الاعتماد على الذات التي تتبناها. وقد شملت المبادرات التي أطلقتها توفير فرص عمل والتشجيع على زيادة الإنتاج المحلي، ولا سيما بزراعة الحدائق الخلفية للمنازل وزيادة مساحات الأراضي المخصصة للزراعة. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، بدعم مالي من مصرف التنمية الكاريبي وحكومة الإقليم، اكتمل بناء مسلخ لإنتاج اللحوم في الجزيرة، يتواءم مع تشريعاتها المتعلقة بالصحة العامة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، من أجل مواصلة دعم وبلورة سياسة الاعتماد على الذات في الجزيرة، أطلقت وزارةُ الزراعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ خطة تسويق استراتيجي للمنتجات الزراعية، بهدف الحد من الاعتماد على الأغذية الطازجة المستوردة واستكشاف فرص للنفاذ إلى أسواق متخصصة لبيع المنتجات الغذائية المحلية.

جيم – الخدمات المالية

١٣ – إن مونتسيرات عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي الذي يعمل بمثابة المصرف المركزي للإقليم، وهي جزء من سوق الأوراق المالية لشرق الكاريبي ومن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، علما بأن هذه الفرقة هي الهيئة التي ترصد أنشطة مكافحة غسل الأموال وتعمل على التصدي لتمويل الإرهاب في المنطقة. وهناك مرافق مصرفية مختلفة من بينها كيانان تجاريان (هما مصرف مونتسيرات والمصرف الملكي لكندا) وعدة مصارف دولية. ويوجد في الإقليم أيضا اتحاد ائتماني وجمعية للقروض السكنية.

١٤ – وفي عام ٢٠١٦، واصلت حكومة الإقليم، بالتعاون مع لجنة الخدمات المالية، تعزيز إدارة الشركات لقطاع الخدمات المالية الدولية من أجل تنظيم المصارف الدولية وشركات التأمين ومقدمي الخدمات النقدية والجمعيات التعاونية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أصبحت الأعمال المصرفية بالنيابة تثير إشكالا بالنسبة لمصرف مونتسيرات منذ سنة ٢٠١٦. وبسبب الاستراتيجية الهادفة إلى الابتعاد عن المخاطر التي يتبعها مصرف ”بانك أوف

أمريكا'' والتي أدت إلى وقف التعامل مع مصارف المنطقة بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قام مصرف مونتسيرات بالتفاوض مع شركاء جدد محتملين، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تم الإعلان عن شراكة جديدة في مجال الأعمال المصرفية بالنيابة مع البنك الدولي لجبل طارق ومصرف وكلاء التاج المحدود (Crown Agents Bank Limited).

١٥ - وفي البيان المعتمد أثناء الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار المعقود في لندن يومي ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعادت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة تأكيد عزمها المتبادل على مواصلة مكافحة الفساد والغش وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وعلى زيادة تعزيز الشفافية والتعاون في مجال إنفاذ القانون في سياق الخدمات المالية. وأعادت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة أيضا تأكيد التزامها المشترك بتوفير القيادة اللازمة للتقيّد بتاريخ حزيران/يونيه ٢٠١٧ كموعد نهائي لتنفيذ ترتيبات جديدة بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بالمِلكية النفعية للشركات المسجلة في نطاق ولاياتها القضائية وبمواصلة التعاون بأقصى قدر ممكن في مجال إنفاذ القانون قبل حلول ذلك التاريخ. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أعلنت حكومة الإقليم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أنها تنوي إعداد سجل مركزي يضم الشركات ذات المِلكية النفعية.

دال - السياحة

١٦ - لا تزال إعادة تطوير قطاع السياحة، الذي كان المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي قبل الانفجار البركاني الذي حدث في عام ١٩٩٥، من أولويات حكومة الإقليم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تم الإعلان عن اعتزام حكومة الإقليم إنشاء وكالة جديدة معنية بالاستثمار والترويج تشكّل هيئة تنظيمية تعمل على تلبية الاحتياجات من الاستثمارات السياحية في مونتسيرات بشكا أفضل وعلى تلميع صورتها في سوق السياحة العالمية.

١٧ - وكما ذُكر سابقا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، شرعت عبّارة بحرية ذات طاقة استيعاب أكبر في تقديم خدمات أفضل. وتتنقّل العبّارة بين مونتسيرات وأنتيغوا في غضون ساعة تقريبا، مما يمكّن مونتسيرات من الترويج لنفسها كوجهة ليوم واحد. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تم تعليق خدمات العبّارة في نيسان/أبريل ٢٠١٦ لأسباب تعاقدية، وبعد إجراء عملية شراء كاملة، انطلق تقديم خدمات جديدة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

١٨ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بلغ مجموع عدد الزوار ٢٧٥ ١٣ زائرا في عام ٢٠١٥ كان ٩٤٤ ٨ منهم سياحا و ٧٤٠ ١ زائرا يقضون يوما واحدا. وقد بُذلت جهود لجذب السفن السياحية إلى الجزيرة وللترويج لجولات منظّمة إلى العاصمة المهجورة، بليموث. وقد

سمحت الرحلات الأسبوعية على متن السفن السياحية خلال الفترة الممتدة من أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦ بنقل ٢ ٥٩١ راكبا.

هاء – البناء

١٩ – ترسم خطة التنمية المادية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ رؤية حكومة الإقليم لتطوير الجزء الشمالي من الإقليم وتوفر إطارا للمساعدة على تحقيق الأهداف المبينة في خطة التنمية المستدامة، وتتناول قضايا كتوافر الأراضي، والموارد المحدودة وتطوير الهياكل الأساسية.

واو – المرافق العامة والاتصالات

٢٠ – تقوم هيئة تنظيمية، هي شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة، بتوزيع المياه والكهرباء في الإقليم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن جميع السكان يحصلون على حاجتهم من إمدادات المياه الوفيرة الجيدة الصالحة للشرب وإلى أن زهاء ٩٨ في المائة من السكان موصلون بشبكة المياه. وقسم المياه في الشركة مسؤولٌ أيضاً عن معالجة مياه الصرف الصحي في بعض المناطق، لا سيما في لوك آوت ودافي هيل.

٢١ – وفي عام ٢٠١٦، واصلت حكومة الإقليم، من جانبها، تشجيع إعداد سياسة وطنية للطاقة تنأى عن استخدام المولِّدات عالية السرعة المحمَّلة في حاويات والتي تعمل بوقود الديزل وتفتقر إلى الكفاءة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، واجهت تلك المولدات مشاكل تشغيل هامة، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي في كامل الجزيرة، وقد حُلَّت هذه المشكلة بتخفيف الضغط على المولدات. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أنه من المتوقع أن تتوفر في نهاية المطاف موارد كافية من الطاقة الحرارية الأرضية لتلبية الطلب على الكهرباء في الإقليم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر أيضا، حقق حفرُ بئر الطاقة الحرارية الأرضية الثالثة نتائج إيجابية.

٢٢ – وإضافة إلى الخدمات التي توفرها العبّارة، فإن رحلات طيران منتظمة وعلى متن طائرات مستأجرة تتولى شركتان تشغيلها تربط أيضا مونتسيرات بأنتيغوا وبربودا. ومونتسيرات عضو في هيئة الطيران المدني لشرق البحر الكاريبي وفي هيئة دعم سلامة الطيران الدولية التي تنظم استخدام المجال الجوي والخطوط الجوية للإقليم.

رابعاً – الأحوال الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٢٣ – كان للأزمة الناجمة عن البركان أثر عميق على الهياكل الاجتماعية ونظم الدعم التقليدية في الإقليم. فقد أدت الأزمة إلى تشتت العديد من الأسر وتفكك المجتمعات المحلية وانتقالها للعيش في مناطق مختلفة من العالم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن خدمات الرعاية الاجتماعية في مونتسيرات لا تزال تشمل منح المساعدات المالية الشهرية والمساعدات على دفع الإيجار والمساعدات الممنوحة لمرة واحدة لتلبية الاحتياجات الأساسية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، واصلت المملكة المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقديم الدعم لتطوير نظام متكامل لتقديم الخدمات الاجتماعية في مونتسيرات.

باء – العمل

٢٤ – يبلغ عدد السكان العاملين في مونتسيرات، وفقا للدولة القائمة بالإدارة، حوالي ٢ ٧٠٠ شخص منهم ٧١ في المائة تقريبا من مواطني الإقليم. وينظّم علاقات العمل قانون العمالة وقانون العمل، اللذين نُقِّح كليهما في عام ٢٠١٢، وبموجبهما تُقدّم وزارة العمل خدمات الوساطة والتوفيق وتقوم محكمة العمل بتسوية المنازعات.

٢٥ – ويحدد قانون العمل بصيغته المنقحة في عام ٢٠١٢ الشروط الدنيا للعمل ويتضمن إجراءات لتسوية منازعات العمل، وهو ينص على المساواة في المعاملة في العمل بين العمَّال، بغض النظر عن العرق أو اللون أو نوع الجنس أو المعتقد الديني أو الأصل العرقي أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء السياسي أو الإعاقة أو المسؤوليات الأسرية أو الحمل أو الحالة الزوجية أو العمر. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، قدّمت وزارة العمل في عام ٢٠١٥ توصيات إلى النائب العام من أجل استعراض وتحديث النظم التقنية المرتبطة بقانون العمل. وقامت حكومة الإقليم بإعادة تشكيل المجلس الاستشاري للعمل، الذي يقدم المشورة بشأن الجدوى من إقامة حد أدنى للأجور على الصعيد الوطني. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع إحراز تقدم صوب إقامة حد أدنى للأجور على الصعيد الوطني خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٦، واصلت حكومة الإقليم معالجة مسألة النقص المزمن في اليد العاملة الماهرة بتقديم حوافز تشجع مواطني مونتسيرات على العودة وبمنح تصاريح عمل لغير المواطنين من أجل تلبية الطلب على الموظفين الفنيين والعاملين المؤهلين الآخرين. وتُمنح تصاريح العمل بموجب قانون الهجرة بصيغته المنقّحة في عام ٢٠٠٨.

٢٦ - وقد حصلت الدولة القائمة بالإدارة على تقييم احتياجات العمل الذي أنهي في تموز/يوليه ٢٠١٦، وحدّد التقييم القدرات المتاحة حاليا والاحتياجات المستقبلية من اليد العاملة. وتشمل التوصيات الواردة في التقييم النظرَ عن كثب في المناهج التعليمية من أجل سد الثغرات الكامنة في الاحتياجات من اليد العاملة، والتوصيات قيد الاستعراض حاليا.

جيم - التعليم

٢٧ - لدى مونتسيرات هياكل أساسية وخدمات تعليمية تتيح إمكانية الاستفادة بشكل كامل من فرص التعليم الابتدائي والثانوي. ويبدأ التعليم الإلزامي في سن الخامسة ويستمر حتى بلوغ سن ١٦ سنة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، في عام ٢٠١٦، كانت هنالك مدرستان ابتدائيتان خاصتان ومدرستان عامتان، والمدرسة الثانوية الوحيدة مدرسة عامة أيضا، وقد تخرّج ما مجموعه ٦٢ تلميذا من المدرسة الثانوية في عام ٢٠١٦.

٢٨ - وتتضمن خطة تطوير التعليم للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ مبادئ توجيهية تسترشد بها وزارة التعليم عند تقديم خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وفي المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة وتدريب المعلمين ودعم التعليم. وتوجد عدة مراكز لرعاية الأطفال ودور حضانة تابعة للحكومة، ومركز واحد تابع للقطاع الخاص لرعاية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، اكتمل في عام ٢٠١٥ استعراض لقوانين حماية الطفولة، وقُدّم عدد من التوصيات بشأن تعزيز التنسيق بين الوكالات من أجل توفير حماية أفضل للأطفال. وتم استحداث بروتوكول لمكافحة إيذاء الأطفال من شأنه أن يشكِّل، بعد إقراره، أساسا لتعزيز التنسيق على النحو الموصى به في الاستعراض. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، في عام ٢٠١٦ ظلت تلك التوصيات قيد الاستعراض ولم تُنفَّذ بالكامل.

٢٩ - وتقدم كلية مونتسيرات المتوسطة الموجودة في مدينة 'سالم'، وهي مدعومة جزئيا، دورات دراسية متقدمة للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ عاماً، بالإضافة إلى دورات لتعليم المهارات التقنية. ولدى جامعة جزر الهند الغربية قسم خارجي بجوار الكلية المتوسطة. ويمكن لطلاب الدراسات العليا التسجيل للحصول على درجات علمية مختلفة من الجامعة بالدراسة عن بُعْد.

٣٠ - ويدفع الطلاب من أقاليم ما وراء البحار نفس رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار، أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أو سويسرا، خلال فترة الثلاث سنوات السابقة

للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. وفي سنة ٢٠١٦، حصل طالبان من مونتسيرات على منحة تشيفننغ الدراسية التي تقدمها حكومة المملكة المتحدة للدراسة في المملكة المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يُتيح الاتحاد الأوروبي، وفقا للقرار ٢٠١٣/٧٥٥ الذي اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن ارتباط بلدان وأقاليم ما وراء البحار بالاتحاد الأوروبي، إمكانية الحصول على تمويل للالتحاق بمؤسسات للتعليم العالي ولمتابعة فرص التعليم المهني.

دال – الصحة العامة

٣١ – إن وزارة الصحة مسؤولة عن توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وخدمات الصحة البيئية، وتوفير الرعاية لدى الأسر الحاضنة، بالإضافة إلى إسداء المشورة فيما يتعلق بالسياسات الصحية العامة في مجالات كالرعاية الطبية العامة، والرعاية الجراحية، والاختبارات التشخيصية، والعناية بالعين والأذن، والأدوية. وتقدم حكومة الإقليم خدمات طب الأسنان الطارئة مجاناً للأطفال في سن الدراسة وللمسنين والحوامل والمدرِّسين والممرضين ولأفراد الشرطة ورجال الإطفاء، بالإضافة إلى تقديم خدمات صحية عالية التخصص من خلال إبرام ترتيبات مع عدد من الأخصائيين لزيارة الإقليم. وفي الوقت نفسه، توجد بروتوكولات للإجلاء الطبي الطارئ إلى أنتيغوا وبربودا وغوادلوب.

٣٢ – وتشمل المرافق الصحية الموجودة في الإقليم مستشفى غلينـدون في سانت جونز وسعته ٣٠ سريراً، وهو يقدم خدمات تشمل المسائل الصحية الروتينية وإجراء الفحوصات بالأشعة السينية والعمليات الجراحية البسيطة، بالإضافة إلى عدة عيادات للرعاية الصحية الأولية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تجري مشاورات عامة بشأن المواقع المحتملة لتشييد مرافق مستشفى جديد بهدف بناء المستشفى بحلول سنة ٢٠١٩.

هاء – الجريمة والسلامة العامة

٣٣ – تركز دائرة الشرطة الملكية بمونتسيرات، في إطار استراتيجية مدتها خمس سنوات، على حفظ الأمن في الأحياء بالاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية، وعلى الحد من الجريمة والحيلولة دون وقوعها، وعلى إقامة شراكات مع نظام العدالة الجنائية. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن معدلات الجريمة في مونتسيرات منخفضة جدا بالمقارنة مع بقية أنحاء منطقة البحر الكاريبي.

٣٤ – وخلال عام ٢٠١٦، واصلت المملكة المتحدة تمويل مستشار لشؤون إنفاذ القانون يعمل في ميامي، بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو يتولى تنسيق وإدارة وتيسير التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لبدء تطبيق التقنيات والمهارات الجديدة اللازمة لوكالات إنفاذ

القانون بالإقليم. وعلاوة على ذلك، كانت السفينتان HMS *Mersey* و RFA *Wave Knight* موجودتين في منطقة البحر الكاريبي خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه والفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على التوالي، في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة، وتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ والدعم للاتصالات في حالة نشوب أزمات في المنطقة. وعملت هاتان السفينتان أيضا مع قوات بحرية أخرى ومع خفر السواحل في المنطقة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار. وخلال موسم الأعاصير، تظل سفينة أكبر تابعة للبحرية الملكية أو للأسطول الملكي الاحتياطي على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم الإنساني وفي مجال الإغاثة في حالات الطوارئ إلى أنغويلا وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان ومونتسيرات.

واو – حقوق الإنسان

٣٥ – يكفل دستور الإقليم الحقوق والحريات الأساسية للفرد. وتسري على مونتسيرات أحكام الصكوك الدولية والأوروبية الرئيسية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تستعد مونتسيرات حاليا لطلب توسيع نطاق تصديق المملكة المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشملها.

٣٦ – ووفقا لمعلومات مقدّمة من الدولة القائمة بالإدارة، لا توجد حاليا أي هيئات حكومية أو منظمات غير حكومية تُعنى بقضايا حقوق الإنسان في مونتسيرات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أُوفد ممثل من الجزيرة إلى أول مؤتمر بشأن حقوق الإنسان لأقاليم ما وراء البحار من أجل إنشاء هيئة معنية بحقوق الإنسان تقوم بمعالجة تلك الشواغل.

٣٧ – وفي البيان المعتمد أثناء الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، اتفقت المملكة المتحدة والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، بما فيها مونتسيرات، على العمل معا من أجل إجراء استعراض للتحفظات على معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان قبل إعداد تقرير المملكة المتحدة في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي سيجريه مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٧. والتزمت المملكة المتحدة والأقاليم أيضا بالعمل معًا على مواصلة تنمية قدرة مؤسسات حقوق الإنسان في الأقاليم، عندما تكون قائمة، تمشيا مع المعايير الدولية المحددة في المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، ولتعميق فهم التزاماتها المشتركة إزاء حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

خامسا – البيئة والنشاط البركاني

٣٨ – عقب ثوران بركان سوفرير هيلز في عام ١٩٩٥، أُقيمت منطقة محظورة تتألف تقريباً من ثلثي جنوب الجزيرة. ومنذ آخر ثوران كبير له في شباط/فبراير ٢٠١٠، أصبح البركان في حالة خمود، وفي عام ٢٠١٤ رُفعت بعض القيود المفروضة على الوصول إلى المنطقة جيم، التي تندرج ضمن المنطقة الخارجية المحظورة، وأصبح من الممكن الوصول إلى بعض المناطق على مدار الساعة.

٣٩ – ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لدى مونتسيرات إطار مؤسسي واضح المعالم لمواجهة الكوارث، تم اختباره في عام ٢٠١٣ في عملية سُمّيت ''غرين فلاش''. وتحدد خطة لمواجهة الأعاصير أُعدَّت في عام ٢٠١٣ ويجري تنقيحها سنويا، المهام الرئيسية التي يجب على الوكالات أو الوزارات أو الإدارات في الإقليم الاضطلاع بها في إطار نظام إدارة الطوارئ للتأهب لوقوع الأعاصير المدارية والتصدي لها.

٤٠ – وفي البيان المعتمد أثناء الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار المعقود في عام ٢٠١٦، أقرت حكومة المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بأثر تغير المناخ على الاقتصادات والهياكل الأساسية والنظم الإيكولوجية للأقاليم وبالمصلحة الكبيرة لأقاليم ما وراء البحار في بذل جهود دولية لمكافحة آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها. والتزمت حكومة المملكة المتحدة بالتشاور مع حكومات الأقاليم بشأن مسألة سريان اتفاق باريس على الأقاليم. وأكدت حكومة المملكة المتحدة مجددا التزامها الكامل بالتشاور مع أقاليم ما وراء البحار قبل مشاركتها في المنتديات الدولية المعنية بتغير المناخ لضمان أخذ أولويات الأقاليم في الاعتبار وبإشراكها في الوفود عند الاقتضاء، ورحبت في الوقت نفسه بصلات الأقاليم مع المنظمات الإقليمية والدولية.

سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤١ – إن مونتسيرات عضو منتسب للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولهيئاتها الفرعية. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن الإقليم يواصل الحوار الثنائي مع صندوق النقد الدولي بمشاركة ممثلين من القطاع العام والقطاع المصرفي والأعمال التجارية والنقابات.

٤٢ – ومونتسيرات عضو مؤسس في كل من الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وهي عضو في المؤسسات المرتبطة بكلتا المنظمتين، ومنها جامعة جزر الهند الغربية، ومصرف التنمية الكاريبي، والمصرف المركزي لشرق الكاريبي، بالإضافة إلى جمعية

منظمة دول شرق البحر الكاريبي التي أُنشئت في عام ٢٠١٢ بموجب معاهدة باستير المنقحة لدعم العمل التشريعي للمنظمة. وعلاوة على ذلك، يتمتع الإقليم بمركز المراقب لدى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنطقة البحر الكاريبي، وهو عضو في آلية مصائد الأسماك الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي.

٤٣ - ونظرا لأن مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تابع للمملكة المتحدة، فإنها تنتسب إلى الاتحاد الأوروبي دون أن تكون جزءا منه. وفي البيان المعتمد أثناء الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار المعقود في عام ٢٠١٦، التزمت المملكة المتحدة بإشراك جبل طارق وأقاليم ما وراء البحار، وهي تستعد للشروع في المفاوضات المتعلقة بمغادرة الاتحاد الأوروبي وفقا لمختلف العلاقات الدستورية التي تقيمها هذه الأقاليم مع المملكة المتحدة، لكفالة أن تؤخذ أولوياتها بعين الاعتبار. ويقيم الإقليمُ شراكة مع الاتحاد الأوروبي بموجب القرار ٢٠١٣/٧٥٥ الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي الذي أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنّه أُقرّ لتحقيق عدة أغراض منها الابتعاد عن النهج التقليدي للتعاون الإنمائي والانتقال إلى شراكة تبادلية تعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد الأوروبي في العالم على نطاق أوسع.

سابعاً - مركز الإقليم مستقبلاً

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٤ - ترد في الفرع الأول أعلاه معلومات عن موقف حكومة الإقليم بخصوص مركز مونتسيرات في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٥ - ذكر ممثل المملكة المتحدة في الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أثناء الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة حديثة وقائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانياً.

٤٦ - وأضاف قائلاً إنه منذ أن نشرت حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتابا أبيض بعنوان ''أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة''، عملت حكومته عن كثب مع أقاليم ما وراء البحار لمواصلة تطوير هذه الشراكات. وفي الاجتماعات السنوية

للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، تقوم المملكة المتحدة والأقاليم باستعراض الاستراتيجية والالتزامات، وفي عام ٢٠١٥، أكدت المملكة المتحدة التزامها بالنهوض بشعوب الأقاليم وبمعاملتها العادلة وحمايتها من التجاوزات، وأكدت كذلك أهمية تعزيز حقها في تقرير المصير. وقال إن المسؤولية الأساسية لحكومته تتمثل في كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم ولشعوبها.

٤٧ - وفي البيان المعتمد أثناء الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في حقوق الشعوب وحقها في تقرير المصير، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكد المشاركون في الاجتماع مجددا على أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وأن ذلك يشكل مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع مكونات حكومة المملكة المتحدة. والتزموا باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة عليها. وذُكر أيضا أن المملكة المتحدة ستواصل دعم الطلبات المتعلقة بشطب الأسماء من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالنسبة للأقاليم التي تضم سكانا مقيمين بشكل دائم إن كانوا يرغبون في ذلك. واتفق المشاركون في الاجتماع على أن الهيكل الأساسي لعلاقاتهم الدستورية هو الهيكل الصحيح - أي نقل السلطات إلى حكومات الأقاليم المنتخبة إلى أقصى حد ممكن، بما ينسجم مع احتفاظ المملكة المتحدة بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. واتفقوا أيضا على الحاجة لمواصلة التحاور بشأن تلك المسائل لكفالة عمل الترتيبات الدستورية بفعالية لتعزيز المصالح المثلى للأقاليم والمملكة المتحدة.

ثامناً - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٨ - في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرار ٧١/١١٤ بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٦ (A/71/23) وعلى التوصية التي قدمتها اللجنة الرابعة لاحقا. وفي ذلك القرار، قامت الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف لشعب مونتسيرات في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمِّن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار مونتسيرات عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب مونتسيرات نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرِّية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وأهابت في هذا الصدد بالدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المبيَّنة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أشارت إلى دستور مونتسيرات لعام ٢٠١١ وإلى الأعمال التي اضطلعت بها حكومة الإقليم للمضي قدماً نحو توطيد المكاسب التي ينص عليها الدستور؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها في ما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية تقديم المساعدة، إلى الإقليم إذا طلبها؛

(و) رحبت بمشاركة الإقليم في أعمال منظمة دول شرق البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ز) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات أن تواصل تقديم المساعدة إلى الإقليم لتخفيف آثار الانفجار البركاني؛

(ح) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب مونتسيرات ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين مونتسيرات والدولة القائمة بالإدارة؛

(ط) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق في ما يتعلق بالجهود

الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في مونتسيرات، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ي) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ الخطوات اللازمة للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ك) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وشددت على أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بشدة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم ملاذا ضريبيا، وهو ما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

(ل) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(م) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة مونتسيرات وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.